

الآثار البيئية الناتجة عن التوسع العمراني العشوائي على المناطق الحضرية

أ : كريمة محمد عطية

د : أحمد محمد جعودة

كلية التربية جامعة بنغازي

البريد الإلكتروني : jauoda2012@yahoo.com

مقدمة

يواجه العالم اليوم ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين تزايدًا سكانيًا ، يواجهه ارتفاع في معدلات الطلب على السكن ، وخاصة في الدول النامية التي تعاني عواصمها من زيادة مطردة في أعداد السكان نتيجة عاملين رئيسيين هما : النمو السكاني المرتفع ، وارتفاع درجة التحضر⁽¹⁾.

وبالرغم من أهمية المدن باعتبارها المحرك لعجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي والحضاري في أغلب دول العالم ، إلا أنها لا تزال تحمل بين طياتها الكثير من المشاكل والسلبيات ، التي تنعكس بشكل واضح على البيئة الحضرية بمفهومها الواسع وما يحمله هذا المفهوم من أبعاد اجتماعية وحضارية وتخطيطية .

هذا ، وتعاني المدن العربية على اختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية من ظاهرة العشوائيات التي تمثل تهديدًا مباشرًا للنسيج الحضري والعمراني لتلك المدن ، نظرًا لما يترتب عنها من تشويه للطابع العمراني والحضاري للمدينة و بروز مشكلات بيئية وصحية وخدمية وعمرانية قد يصعب معالجتها على المدى الطويل خصوصًا وأن من أهم الأسباب التي كانت وراء تفاقم ظاهرة العشوائيات هو عجز الأجهزة التنفيذية عن تلبية الاحتياجات السكنية للسكان في نمو سكاني متزايد.

الملخص

تعاني المناطق الحضرية من الآثار السلبية الناتجة عن انتشار ظاهرة المباني العشوائية ضمن نطاق المجمعات الحضرية مما ساهم في ظهور العديد من المشكلات البيئية التي كان لها تأثير سلبي على الحياة اليومية لسكان تلك التجمعات ؛ خصوصًا وأن ظاهرة البناء العشوائي أصبحت في تصاعد مستمر نتيجة لجملة من العوامل لعل أبرزها ضعف الجهات الرقابية من ناحية والنمو السكاني المطرد لسكان المدن ، هذا وتطرقت الدراسة للعوامل الكامنة وراء انتشار المباني العشوائية في المناطق الحضرية الرسمية وسبل معالجتها والحد من تفاقمها ، كما توصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها أن غياب الجانب الرقابي كان من أهم العوامل وراء انتشار تلك الإنشاءات المخالفة إلي جانب أن بعض تلك الإنشاءات

(1) انتصار محمد الزنان ، (2006) ، العشوائيات وأثرها على مخططات الجيل الثالث ، كتاب : الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا ، (تحرير) سعد خليل القزيري ، منشورات مكتب العمارة للاستشارات الهندسية ، بنغازي ، ص 171 .

يغلب عليها الطابع التجاري وليس السكني ؛ حيث يقوم بعض الأفراد باستغلال المساحات الشاغرة لقيام ببعض النشاطات التجارية على أرض كانت مخصصة كحدائق أو مواقف للسيارات

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في دراسة الآثار البيئية الناتجة عن النمو العمراني العشوائي في المناطق الحضرية ؛ حيث أصبحت مدينة بنغازي تعاني من تفاقم مشكلة البناء العشوائي ما بين التجمعات الحضرية المعتمدة بشكل يشوه الصور العمرانية والجمالية والتخطيطية للمدينة .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى جملة من الأهداف تتمثل في النقاط التالية :

- 1- تسليط الضوء على الآثار الناتجة عن عمليات البناء داخل التجمعات الحضرية
- 2 - تحديد أنماط العمران العشوائي داخل التجمعات الحضرية .
- 3- معرفة الأسباب وراء تفاقم مشكلة البناء العشوائي داخل المدينة .
- 4- حصر الآثار البيئية الناتجة عن عمليات البناء العشوائي .

منهجية الدراسة :

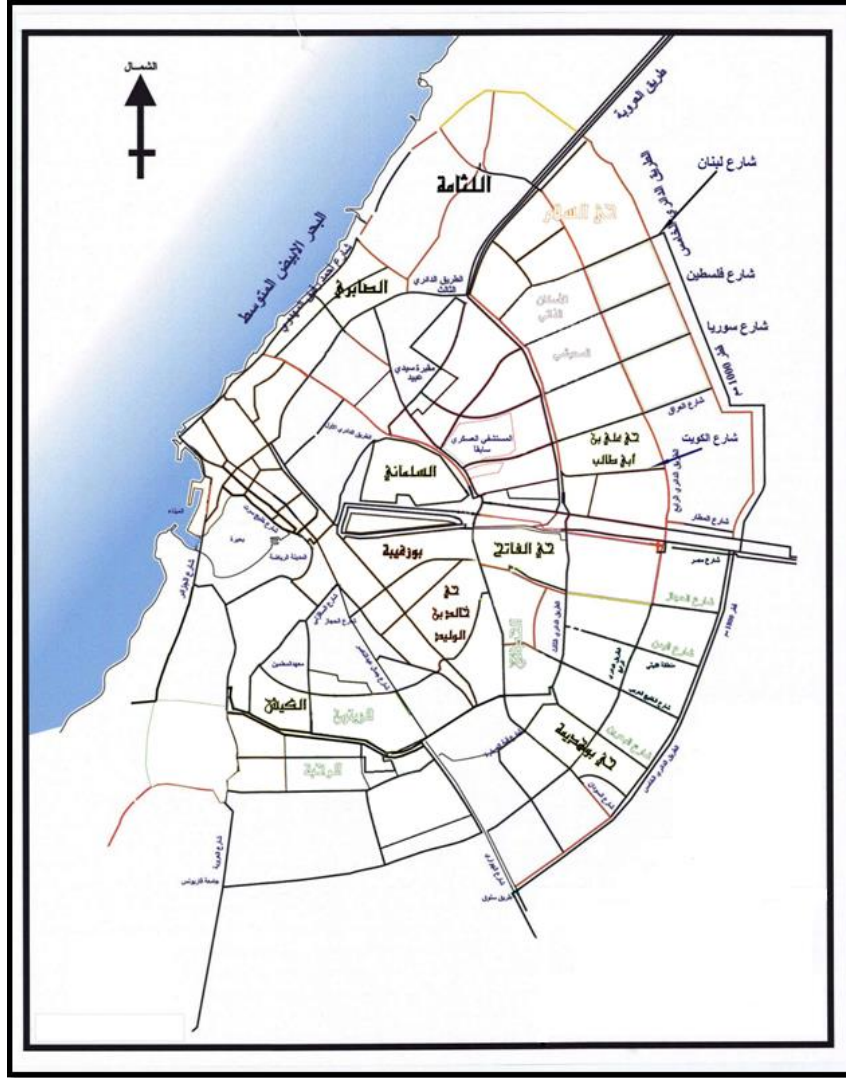
اعتمدت هذه الدراسة على الزيارات الميدانية للعديد من مناطق مدينة بنغازي الواقعة ضمن حدود المخطط العام ، كما تم الاعتماد على العديد من المراجع العلمية التي تناولت موضوع الدراسة .

حدود الدراسة :

تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في مدينة بنغازي الواقعة بين خطي عرض $32^{\circ}.7'$ درجة شمالاً، وخط طول $20^{\circ}.9'$ درجة شرقاً¹ ، وتمتد حدودها شمالاً إلى الطريق الدائري الخامس متقاطعاً مع طريق العروبة ، جنوباً إلى الطريق الدائري الرابع والطريق المحاذي لوادي القطارة ، وشرقاً الطريق الدائري السادس متقاطعاً مع طريق الجماهيرية ، أما في الغرب والشمال الغربي فيحدها البحر المتوسط موازياً الطريق أحمد رفيق المهدي ، أنظر الشكل (1)

1 (أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق ، (1989) ، التقرير النهائي للمخطط الشامل لحاضرة بنغازي ، التقرير رقم ب. ن 4 ، الجزء 1 ، 1 مؤسسة دو كسيادس ، ص 7 .

شكل رقم (1) موقع منطقة الدراسة



المصدر : الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، أمانة اللجنة الشعبية للمرافق والبيئة ، شعبية بنغازي ، مكتب التخطيط والمتابعة .

أولاً : مفهوم التوسع العمراني العشوائي :

يقصد به زيادة حجم الرقعة العمرانية للمدينة بشكل غير منظم وفوضوي دون ضوابط تخطيطية .

ثانياً : أنماط العمران العشوائي داخل المناطق الحضرية :

تبين من خلال الزيارة الميدانية أن النمو العمراني العشوائي داخل التجمعات الحضرية في مدينة بنغازي يتمثل في نمطين اثنين هما :

أ- نمط مباني عشوائية مؤقتة :

يقصد بها تلك المباني التي تتكون من حوائط الطوب الإسمنتي ومسقوفه بقطع من الخشب أو الصفيح ، ويغلب عليها الطابع التجاري ؛ حيث يتم مزاوله بعض النشاطات التجارية البسيطة مثل بيع الخضروات أو الورش الصغيرة و المقاهي وأكشاك بيع السجائر والمطاعم ، أنظر الصور (1 - 2 - 3 - 4 - 5 - 6) .

توضح الصور نوع الإنشاءات العشوائية داخل التجمعات الحضرية



المصدر : تم التصوير بمعرفة الباحث خلال الزيارة الميدانية عام 2015م

توضيح الصور نوع الإنشاءات العشوائية داخل التجمعات الحضرية



المصدر : تم التصوير بمعرفة الباحث خلال الزيارة الميدانية عام 2015م .

ب- نمط مباني عشوائية دائمة :

يغلب على هذا النوع من المباني الاستخدام السكني أو التجاري ؛ حيث يقوم أصحابها باستخدام مواد جيدة في عملية البناء مثل الطوب الإسمنتي والخرسانة ، رغم ذلك فيها مباني تنقصها العديد من المعايير التخطيطية الصحيحة ، وعادة ما يتم

إنشاءها على أرضي فضاء بجانب التجمعات الحضرية أو أعلى المباني (نوع عمارة) كمساكن إضافية دون الحصول على تراخيص من الجهات المعنية أنظر الصورة (7 - 8 - 9 - 10) .

صور توضح نوع الإنشاءات العشوائية الدائمة



المصدر : تم التصوير بمعرفة الباحث خلال الزيارة الميدانية عام 2015م

ثالثاً : عوامل تفاقم عمليات البناء العشوائي المجال الحضري للمدينة :

أ - ترتبط وثيرة التوسع الحضري لمدينة بنغازي ، بشكل أساسي بالتزايد السكاني الطبيعي من خلال فارق حالات الولادة والوفيات ، الذي يشكل عامل ضغط على المرافق السكنية والخدمية والنية التحتية من خلال تزايد الحاجيات ، وهو الشيء الذي يفرض نمو الأنشطة الاقتصادية والسكنية التي تتطلب مساحات إضافية ، وبالتالي امتداد المجال الحضري ، وازدياد تأثيرات السكان على مجالهم وعلى مكوناته البيئية .

1 - تطور سكان المدينة :

شهدت مدينة بنغازي نمواً سكانياً مطرداً خلال الفترة الماضية نتيجة تحسن مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة من ناحية و تحسن الظروف الاقتصادية للسكان ، نتيجة لاكتشاف النفط والازدهار الاقتصادي الذي شاهده البلاد ، مما انعكس بصورة ايجابية في حدوث زيادة واضحة في أعداد سكان البلاد بصفة عامة ومدينة بنغازي خاصة وأنها المدينة تعتبر من أكبر مدن الشرق الليبي ومركزاً تجارياً وصناعياً وخدميًا مهما من خلال الخدمات التي تقدمها للمناطق المحيطة .

وقد ارتفع عدد سكان المدينة بشكل غير متوقع مما انعكس على حجم الخدمات المقدمة والبنية التحتية التي لم تكن بمقدورها استيعاب هذا الأعداد المتزايدة من السكان مما سبب ضغطاً متزايداً على الخدمات المقدمة .

فمن خلال الجدول رقم (1) يتضح أن سكان المدينة في عام 1984م لم يتجاوز 398572 نسمة، ليرتفع في عام 1995م إلى 506375 نسمة بمعدل نمو بلغ 2.2 وبنسبة زيادة بلغت 27% ، أما في عام 2006م فقد ارتفع عدد سكان المدينة ليصل إلى 601287 نسمة وبنسبة زيادة وصلت على 18% ، بالرغم من النمو السكاني الواضح لسكان المدينة غير أن السياسات الإسكانية لم تستطع مواكبة هذا النمو المتزايد مما تسبب في حدوث العديد من المشكلات البيئية نتيجة الضغط على البنية التحتية الهشة للمدينة ، وحدثت تعديات على أراضي الفضاء والبناء في غياب كامل للسياسات الإسكانية وللجهات ذات الاختصاص .

جدول رقم (1) تطور النمو السكاني لمدينة بنغازي في الفترة من (1984 – 2006 م)

سنوات التعداد	عدد السكان	معدل النمو السنوي	مقدار الزيادة	نسبة الزيادة
1984	398572	-	-	-
1995	506375	2.2	107803	27%
2006	601287	1.5	94912	18%

المصدر :

- مصلحة الإحصاء والتعداد العام للسكان ، بلدية بنغازي ، طرابلس ، 1984 ، ص 68-70 .
 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، التعداد العام للسكان ، طرابلس ، 1995 ، ص 66-68 .
 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان ، طرابلس ، 2006 ، ص 56 .
- تم حساب النسب بمعرفة الباحث

كما تبين من خلال تتبع معدلات الزيادة الطبيعية الناتجة عن الفرق بين المواليد والوفيات ، كما هو موضح في الجدول رقم (2) أن هناك هبوط في المعدل بصفة عامة ، ففي فترة الثمانينيات بلغ معدل الزيادة الطبيعية 30.8 في الألف نتيجة لارتفاع معدل المواليد الناتج عن تحسن الخدمات الصحية والظروف الاقتصادية للأسرة الليبية ، ثم نلاحظ حدوث انخفاض في عام 2000م لتصل نسبة الزيادة الطبيعية إلى 16.2 في الألف .

جدول رقم (2) الزيادة الطبيعية في مدينة بنغازي خلال الفترة من (1980 – 2006 م)

السنة	معدل المواليد في الألف	معدل الوفيات في الألف	نسبة الزيادة الطبيعية في الألف
1980	39.2	8.4	30.8
2000	22.8	6.6	16.2
2005	21.3	6.4	14.9

المصدر : أسماء سليمان عوض الفيتوري ، (2012م) ، اتجاهات التوسع العمراني للإقليم الحضري بنغازي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة بنغازي ، ص 221 .

أما عام 2005م فقد سجلت نسبة الزيادة انخفاضاً كبيراً إذ بلغت 14.9 في الألف ، يمكن إرجاع هذا الانخفاض استجابة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شاهدها البلاد بما فيها من توافر فرص التعليم للجميع والتوظيف ، ودخول المرأة مجال العمل وارتفاع مستواها الثقافي وإتباع وسائل تنظيم النسل ، وكذلك ارتفاع سن الزواج ، كل هذه العوامل ساهمت في خفض معدلات المواليد ؛ حيث من المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض ليصل إلى 15 في الألف في الفترة من 2025 - 2030م وذلك حسب توقعات مخططات الجيل الثالث⁽¹⁾ .

2- ضعف الرقابة والتساهل في تطبيق الأنظمة والقوانين :

على الرغم من وجود أنظمة وقوانين تنظم عملية البناء وتمنه أي تعدي على الأراضي غير المخصصة للاستخدام السكني أو التجاري ، إلا أن ضعف الرقابة وعدم تطبيق القوانين والأنظمة شجع العديد من المواطنين إلى التعدي على أراضي الفضاء والمخصصة إما كمساحات خضراء أو مواقف سيارات والبناء عليها دون ترخيص ، وقد استغل بعض المواطنين حالة الفوضى التي تعيشها البلاد وعدم وجود جهات رقابية فاعلة وغياب سلطة القانون إلى التعدي على الأراضي العامة واستغلالها إما لبناء مساكنهم عليها أو استغلالها في ممارسة نشاطات تجارية من خلال بناء محال تجارية عليها ،

(1) مسود تقرير المخطط الفرع إقليمي - إقليم بنغازي الفرعي (2000 – 2025) ، (2009) ، مكتب العمارة للاستشارات الهندسية ، مشروع إعداد مخططات الإقليم التخطيطي بنغازي ، ص 22 .

تسبب في تشويه المنظر العام للمدينة وحدوث تداخل في استخدامات الأراضي وحدث مشكلات بيئية سوف يتم التطرق إليها في سياق هذه الدراسة .

3 - غياب السياسات الإسكانية :

ساهم غياب السياسات الإسكانية في تفاقم مشكلة البناء المخالف ؛ حيث أدى تقليص حجم الإنفاق على الإسكان العام في ليبيا إلى بروز مشكلة الإسكاني إلى السطح مما زاد من معانات المواطنين من مشكلة السكن وارتفاع أسعار الوحدات السكنية والأراضي⁽¹⁾ ، ولعل هذا ما دفع بالعديدين من سكان المدينة إلى استغلال الأراضي غير الشاغرة والواقعة بالقرب من مكان سكانهم في عمليات البناء عليها واستغلالها كمباني سكنية أو استغلالها في ممارسة نشاطات أخرى غير سكنية.

رابعًا : الآثار البيئية الناتجة عن عمليات التوسع العمراني العشوائي في المناطق الحضرية :

دون شك أن للتوسع العمراني العشوائي على أراضي غير مخصصة للبناء سوف يترتب عنه حدوث آثار بيئية خطيرة سواء على الصحة العامة أو المنظر المعماري والجمالي للمناطق الحضرية ؛ حيث يمكن حصر هذه الآثار في النقاط التالية :

أ- إضافة نسيج عمراني مشوه إلى الكتلة العمرانية الأساسية .

ب - حدوث تداخل في استخدامات الأراضي وخلق تجمعات عشوائية غير منظمة فيما بين التجمعات الحضرية السكنية واستحداث استخدامات لا تتوافق وطبيعية التجمع الحضري مثل إقامة ورش الحدادة وغسيل السيارات وورش النجارة وغيرها من النشاطات الأخرى .

ج - الضغط على المرافق العامة كالمياه والكهرباء وشبكات الصرف الصحي مما يؤثر على مستوى الخدمة المقدمة .

د - تدني مستوى الإنشاءات المقامة سواء من حيث الشكل العام أو المواد المستخدمة وغياب المعايير التخطيطية الصحيحة.

هـ -التعدي على المساحات الخضراء والحدائق التي تمثل أماكن للترويح للمواطنين .

و - ازدحام الطرق نتيجة المباني المقامة على أطرف الطريق العام وزيادة نسبة التلوث السمعي والضجيج .

ز - استغلال الفراغات ما بين المجمععات الحضرية في عمليات البناء مما يؤدي إلى غياب الخصوصية نتيجة تلاصق المباني .

(1) أحمد محمد جعودة ، (2013) ، الهوامش الحضرية لمدينة بنغازي " دراسة جغرافية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المنوفية ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، ص 120 .

خامساً : كيفية معالجة مشكلة التوسع العمراني العشوائي داخل التجمعات الحضرية :

لكي تكون هناك معالجة حقيقية يجب النظر أولاً للعوامل الحقيقية التي كانت وراء تفاقم المشكلة وساعدت على انتشارها ؛ حيث تبين من خلال دراسة العوامل سالفه الذكر أن هناك تقصير من جانب الدولة يتمثل في عدم قدرتها على معالجة المشكلة الإسكانية بشكل صحيح وضعف سياستها إلى جانب غياب وسائل الرقابة والمتابعة الفاعلة .

لذلك يستوجب الأمر ضرورة الإسراع في وضع مخططات إسكانية جديدة لذوي الدخل المحدود والمتوسط لسد العجز في عدد الوحدات الإسكانية وتلبية الاحتياجات المستقبلية في ظل نمو سكاني مطرد . إضافة لذلك يجب تفعيل دور الرقابة والمتابعة وتطبيق اللوائح والقوانين المنظمة لعمليات البناء على المخالفين وفرض غرامات مالية علي المخالفين وهدم الإنشاءات المخالفة .

سادساً : الخلاصة :

يتضح من خلال ما سبق أن مشكلة التوسع العمراني العشوائي داخل المناطق الحضرية تحتاج لوقفة جادة من قبل الجهات المختصة لوقوف عمليات البناء العشوائي فيما بين التجمعات الحضرية ؛ حيث استمرار عمليات البناء بهذا الشكل سوف تكون له آثار خطيرة على المدى الطويل يصعب من خلالها معالجتها والتعامل معها ، لذلك يجب الوقوف وقفه جادة للحد من تلك التجاوزات وتوعية المواطنين بنتائج المترتبة عن تلك الإنشاءات وخطورتها على الصحة العامة من ناحية والبنية التحتية لتلك التجمعات .

ويمكن القول أن عاملين رئيسيين هما وراء تفاقم مشكلة البناء العشوائي داخل المناطق الحضرية في مدينة بنغازي الأول يتمثل في ضعف السياسات الإسكانية وعدم قدرتها على إيجاد الحلول لمشكلة السكن إضافة لغياب دور الرقابة والمتابعة ، أما العامل الثاني فهو النمو السكاني المتزايد لسكان المدينة وما ترتب عنه من ارتفاع معدلات الطلب على الوحدات السكنية.

التوصيات :

- 1 - ضرورة استكمال المشاريع السكنية المتوقفة في أسرع وقت ممكن للحد من مشكلة البناء العشوائي سواء داخل نطاق المدينة أو خارجها .
- 2- تفعيل دور الرقابة والمتابعة الدورية ومعاقبة المخالفين وتطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم عمليات البناء .
- 3 - العمل على مشاركة القطاع الخاص في القطاع الإسكاني للمساهمة في معالجة المشكلة الإسكانية .
- 4 - وضع مخططات جديدة تلبية الاحتياجات المتزايدة من الوحدات السكنية .

المراجع :

- 1- أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق ، (1989) ، التقرير النهائي للمخطط الشامل لحاضرة بنغازي ، التقرير رقم ب. ن 4 ، الجزء 1 ، مؤسسة دو كسيادس
- 2 - جعودة ، أحمد محمد ، (2013) ، الهوامش الحضريّة لمدينة بنغازي " دراسة جغرافية" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المنوفية ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا
- 3 - الزنان ، انتصار محمد ، (2006) ، العشوائيات وأثرها على مخططات الجيل الثالث ، كتاب : الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا ، (تحرير) سعد خليل القزيري ، منشورات مكتب العمارة للاستشارات الهندسية ، بنغازي
- 4 - الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى ، أمانة اللجنة الشعبية للمرافق والبيئة ، شعبية بنغازي ، مكتب التخطيط والمتابعة .
- 5 - الفيتوري ، أسماء سليمان عوض ، (2012م) ، اتجاهات التوسع العمراني للإقليم الحضري بنغازي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة بنغازي
- 6- مسود تقرير المخطط الفرع إقليمي- إقليم بنغازي الفرعي (2000-2025) ، (2009) ، مكتب العمارة للاستشارات الهندسية ، مشروع إعداد مخططات الإقليم التخطيطي بنغازي
- 7 - مصلحة الإحصاء والتعداد العام للسكان ، بلدية بنغازي ، طرابلس ، 1984 م.
- 9 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، التعداد العام للسكان ، طرابلس ، 1995 م.
- 10 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان ، طرابلس، 2006 م .

